الأمم المتحدة



Distr.: General
21 April 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 21 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخا من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو بلجيكا والصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا وألمانيا وإندونيسيا والنيجر والاتحاد الروسي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجنوب أفريقيا وتونس والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو التي عقدت يوم الخميس 16 نيسان/أبريل 2020. وأدلى ممثل اليمن أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس COVID-19، ستصدر هاتين الإحاطتين والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) خوسيه **سينغر وايسنغر**
رئيس مجلس الأمن







20-05910 (A) 270420 270420



المرفق الأول

بيان السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

لقد ظهرت فرصة لإحلال السلام في اليمن. وقد جاءت هذه الفرصة في الوقت الذي يواجه فيه البلد أياما من أصعب أيامه. استمرت التصعيدات العسكرية على عدة جبهات لمدة ثلاثة أشهر. إن وصول جائحة فيروس كورونا (COVID-19) إلى اليمن يهدد بجلب معاناة أشد وأوسع انتشارا للشعب. ولا يمكن أن تكون هناك لحظة أنسب من الآن لكي يلتزم الطرفان بإسكات الأسلحة ووضع حد للصراع من خلال حل سياسي سلمي.

وقد حفز خطر فيروس COVID-19 الجهود الرامية إلى تحقيق السلام فيما بين اليمنيين والمجتمع الدولي. في 25 آذار/مارس، وجه الأمين العام نداء عاجلا من أجل وقف فوري للأعمال العدائية في اليمن وإلى الطرفين للتركيز على التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض وبذل كل ما في وسعهما لمواجهة جائحة فيروس COVID-19. ورحبت حكومة اليمن على الفور بدعوة الأمين العام، وكذلك قيادة أنصار الله. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تدفق للدعم من القادة السياسيين اليمنيين الآخرين، وكذلك من المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب.

ولقد أدهشني مدى اتساق ووضوح رسالة الناس في جميع أنحاء اليمن خلال الأسابيع القليلة الماضية. إنهم يريدون أن تنتهي هذه الحرب وأن يتفق قادتهم على حل خلافاتهم عن طريق الحوار. وعلى سبيل المثال لا الحصر، التقيت مؤخراً بالفريق الاستشاري التقني للمرأة اليمنية. وقد كان مصرا على أن الحرب يجب أن تتوقف الآن. وأبرزن أهمية الاتفاق على التدابير الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين حرية التنقل والإفراج عن المحتجزين أثناء الحرب.

كما أعرب المجتمع الدولي عن تأييده. وفي 8 نيسان/أبريل، أعلن التحالف الذي تقوده السعودية وقفا لإطلاق النار من جانب واحد لفترة أولية مدتها أسبوعان. والهدف الصريح لوقف إطلاق النار هو تهيئة بيئة مواتية لنجاح الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من أجل السلام. وأود أن أعرب عن امتناني للتحالف ولقيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على هذه المبادرة الإيجابية. إنها علامة واضحة على الالتزام بإيجاد حل سياسي سلمي للصراع وبدعم جهود الأمم المتحدة في اليمن. كما أعرب عن امتناني لمجلس الأمن على بيانه الصحفي المؤرخ 10 نيسان/أبريل (انظر SC/14159)، الذي أيد دعوة الأمين العام ورحب بوقف إطلاق النار أحادي الجانب الذي أعلنه التحالف.

وتتجه كل الأنظار الآن إلى أطراف الصراع. هذا هو الوقت المناسب لاتخاذ قرارات صعبة. ولا ينبغي لأي منا أن يقلل من شأن المطالب التي تقع على عاتق قيادة كلا الطرفين. إن القرارات التي يتعين على الطرفين اتخاذها ذات أهمية وجودية لمستقبل البلد. وبعد دعوة الأمين العام، قدمت مقترحات إلى الطرفين. ويتعلق الأول باتفاق لوقف إطلاق النار على نطاق البلد. أما الثاني فيتعلق بالتدابير الإنسانية والاقتصادية الرئيسية، التي قد تشمل إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، وفتح مطار صنعاء الدولي، ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، وفتح الطرق، وكفالة دخول السفن التي تحمل سلعا أساسية إلى موانئ الحديدة، وكلها تدابير ستساعد في مكافحة فيروس COVID-19. وينص الاقتراح الثالث على الاستئناف العاجل للعملية السياسية.

وعلى مدى الأسبوعين الماضيين، أجرينا مفاوضات مستمرة مع الطرفين بشأن نصوص تلك الاتفاقات، التي نتوقع منهم الموافقة عليها واعتمادها رسميا في المستقبل القريب. ولم تعرقل وتيرة المفاوضات الحاجة إلى إجرائها افتراضيا عبر دوائر الفيديو. إن المحادثات التي أجريناها مع الطرفين ومشاوراتنا مع التحالف الذي تقوده السعودية، من بين جهات فاعلة دولية أخرى، هي محادثات مستمرة ومفصلة وبناءة. ويمكنني أن أبلغكم بأننا نحرز تقدما جيدا جدا من حيث التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقترحات، ولا سيما بشأن مبدأ وقف إطلاق النار على نطاق البلد. نحن نضاعف جهودنا لحل الخلافات القائمة بين الطرفين قبل أن نجمع بينهما في اجتماع تطرح فيه الاتفاقات ويجري التأكيد عليها ونشرها. وإنني ممتن لكلا الطرفين على الطريقة التي أدارا بها مفاوضاتهما مع الأمم المتحدة. وليس لدي أي شك في أن حكومة اليمن وأنصار الله تريدان إنهاء هذا الصراع. وما من شك في أن توافق الآراء الدبلوماسي، الذي حفزته ووجهته باقتدار تدخلات الأمين العام، يضطلع بدور حاسم بل ومحوري في دفعنا نحو خاتمة ناجحة.

ومما يدعو للأسف أن الأنشطة العسكرية مستمرة على عدد من الجبهات رغم النداءات العديدة التي وجهها اليمنيون والمجتمع الدولي لوقفها. وأخشى أن يستمر ذلك إلى أن نتوصل إلى اتفاق بشأن مقترحات الأمم المتحدة، بما في ذلك وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ولا تزال مأرب مركز ثقل هذه الحرب لكنها ليست مسرحها الوحيد. كلما أسرعنا في وقف القتال كلما كان ذلك أفضل. ولا يزال القتال العنيف يزهق أرواح المزيد من المدنيين اليمنيين الأبرياء. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الهجوم الأخرق على قسم النساء في السجن المركزي في مدينة تعز في 5 نيسان/أبريل، والذي أسفر عن مقتل وجرح العديد من النساء والأطفال. وأدنت أنا والعديد من اليمنيين ومسؤولي الأمم المتحدة، ذلك الهجوم المروع وأكدت مرة أخرى على وجوب حماية جميع المدنيين والمنشآت المدنية، بما فيها السجون، بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي الحديدة، تستمر انتهاكات وقف إطلاق النار يوميا على نفس المستوى الذي كانت عليه خلال آخر إحاطة قدمتها. وفي أعقاب إطلاق النار المؤسف على يد قناص وإصابة ضابط اتصال تابع لحكومة اليمن بجروح خطيرة، توقفت لجنة تنسيق إعادة الانتشار والآليات المشتركة لتنفيذ اتفاق الحديدة عن العمل. وبينما نسعى جميعا إلى الحفاظ على الاستقرار في الحديدة وتحقيق وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، من المهم أن يستأنف الطرفان عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار والآليات المشتركة. ويواصل زميلي، رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، السيد أبهيجيت غوها، جهوده لإشراك الطرفين لمنع تدهور الحالة أو امتداد التصعيد من مناطق أخرى.

إن تهديد كوفيد-19 في اليمن يتطلب كل اهتمامنا ومواردنا. فلا يمكن لليمن أن يواجه الحرب وانتشار جائحة. ويمكن للمعركة الجديدة التي يواجهها البلد مع الفيروس أن تستنفد قواه كلها. وأقل ما يمكننا أن نفعله هو وقف هذه الحرب وتوجيه كل اهتمامنا إلى هذا التهديد الجديد. لقد سمعنا نداءات من اليمنيين في جميع أنحاء البلد تطلب منا جميعا أن نجعل الفيروس أولويتنا. وأنا أعلم أن قادة كلا الطرفين، وكذلك القادة في المنطقة، يدركون ذلك مثل أي شخص آخر.

وآمل أن أتمكن من الإفادة بتحقيق نجاح عندما نجتمع في المرة القادمة. وسأدعو المجلس حينها إلى دعم الطرفين في تنفيذ قراراتهما. ونأمل أن يحدث ذلك عاجلا لا آجلا للسماح بالتركيز الحقيقي في اليمن على مواجهة خطر الفيروس.

المرفق الثاني

بيان السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

في 10 نيسان/أبريل، أكدت حكومة اليمن تسجيل أول حالة إصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلد.

واستمع أعضاء المجلس للتو من مارتن غريفيث كيف أن تهديد كوفيد-19 يجب أن يحفز العملية السياسية، على الرغم من التحديات. ونحن بحاجة إلى شعور مماثل بالإلحاح بالنسبة للأزمة الإنسانية.

فقد أدت أكثر من خمس سنوات من الحرب إلى تدهور شديد في البنية التحتية الصحية في اليمن واستنفدت الأجهزة المناعية لدى الناس وزادت من أوجه الضعف الحادة. ونتيجة لذلك، يحذر اختصاصيو الوبائيات من أن كوفيد-19 يمكن أن ينتشر في اليمن بشكل أسرع وأوسع وبعواقب أشد فتكا مما هو عليه الحال في العديد من البلدان الأخرى. وبعبارة أخرى، فإنه لم يعد أمامنا متسع من الوقت. وقد وصفت منسقة الشؤون الإنسانية، السيدة ليز غراندي، كوفيد-19 في اليمن بأنه "واحد من أكبر التهديدات في السنوات المائة الماضية".

وفي هذا السياق، أود أن أُبلغ المجلس بآخر المستجدات بشأن خمس أولويات للاستجابة الإنسانية، وهي: حماية المدنيين، وإمكانية دخول المساعدات الإنسانية وإيصالها، وتمويل جهود الإغاثة، والاقتصاد اليمني، والتقدم نحو السلام. ويؤثر كوفيد-19 على جميع هذه المسائل.

أولا، فيما يتعلق بحماية المدنيين، فقد ارتفعت الخسائر في صفوف المدنيين شهريا خلال الربع الأول من هذا العام، حيث قتل أو جرح أكثر من 500 شخص. وشكل الأطفال ثلث الإصابات في صفوف المدنيين. وفي الجوف، حيث تصاعدت الأعمال العدائية في منتصف كانون الثاني/يناير، ارتفعت نسبة الأطفال الآن إلى 50 في المائة.

وعلى الرغم من الدعوات إلى وقف إطلاق النار، استمرت الأعمال العدائية في العديد من المناطق، ولا سيما في مأرب والجوف والبيضاء وتعز، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مميتة على المدنيين. ويجب على جميع الأطراف أن تحرص باستمرار على تجنب استهداف المدنيين والأهداف المدنية طوال العمليات العسكرية.

وكما ذكر مارتن، فقد أدت غارة على سجن للنساء في تعز في 5 أبريل/نيسان إلى مقتل سبع نساء وطفل يعيش مع والدته المحتجزة. وأصيبت 26 امرأة أخرى بجروح.

ومنذ كانون الثاني/يناير، فرّ ما لا يقل عن 000 60 شخص من النزاع في الجوف والمناطق المجاورة. ووصل معظمهم إلى مأرب، التي لجأ إليها أكثر من 000 800 نازح منذ عام 2016. وإذا امتد النزاع إلى عمق مأرب - ويجب القيام بكل شيء لتجنب ذلك - فإن أكثر من مليون شخص قد يتحركون فجأة.

ولذلك، أرحب بالخطوات الأخيرة الرامية إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الإعلان الصادر عن التحالف في الأسبوع الماضي. وأحث جميع الأطراف على الانضمام إلى هذا الجهد،

الذي تمس الحاجة إليه لا لإعطاء اليمن فرصة لمكافحة كوفيد-19 وحسب، بل أيضا لتخفيف العبء غير المتناسب للحرب على المدنيين.

والمسألة الثانية هي السماح بإيصال المساعدات الإنسانية، وهو شرط من متطلبات القانون الدولي الإنساني وأمر ضروري إذا أردنا أن نواصل مساعدة الملايين من الناس. ونعمل مع جميع الجهات المعنية لاتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من خطر كوفيد-19 مع الحفاظ على المساعدة المنقذة للحياة. وهذه الاحتياطات لا تبطئ عمليات المعونة بشكل كبير، ولكن من المؤسف أن القيود الأخرى المفروضة على الموظفين وحركة البضائع، ومعظمها في الشمال، لا تزال تحد من قدرتنا على الحفاظ على المستويات العالية من المساعدات التي يحتاج إليها اليمنيون.

وهناك مشاكل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أيضا، بما في ذلك العوائق البيروقراطية وانعدام الأمن. ولا تزال المنظمات الإنسانية تنتظر موافقة المسؤولين الحكوميين على 43 مشروعا من شأنها أن تساعد 2.3 مليون شخص. وكثير من هذه الطلبات ينتظر البت فيه منذ أشهر. كما واجهت عدة منظمات في الجنوب تحديات خطيرة في تنفيذ المشاريع المعتمدة في الأسابيع القليلة الماضية. ونقدر التزام الحكومة بحل هذه المسائل.

وفي الشمال، لا تزال التحديات التي تواجه الوصول شديدة. وقد اتخذت سلطات أنصار الله عدة خطوات لتحسين بيئة عمل وكالات الإغاثة، ولكن وتيرة التقدم ليست كافية. والقيود المفروضة في شمال اليمن شاقة لدرجة أن الوكالات الإنسانية تُضطر لتعديل البرامج وإيصال المعونة إلى مستويات تستطيع فيها إدارة المخاطر المرتبطة بهذه البيئة غير المواتية.

وعلى الرغم من أن سلطات أنصار الله وافقت على 13 مشروعا للمساعدات منذ أوائل آذار/مارس، فإن الوكالات لا يزال لديها 92 طلبا معلقا، بما في ذلك 40 طلبا قيد الانتظار منذ أشهر مما حال دون بدء العمل فيها. ولا يزال المسؤولون المحليون يرفضون البعثات بصورة تعسفية ولا يزال موظفو المساعدة الإنسانية يواجهون قيودا شديدة على التنقل في الميدان، بما في ذلك خلال الأيام القليلة الماضية. ويتعرض الموظفون لتأخيرات طويلة عند نقاط التفتيش، حتى عندما تكون معاملاتهم الورقية سليمة. وفي حدث بالغ الخطورة، لم يُحل بعد، مُنع الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة في بعض المواقع من الانتقال من المراكز الميدانية إلى صنعاء. وذلك أمر غير مقبول.

وعلى صعيد آخر، لم يُحرز أي تقدم في الوصول إلى ناقلة النفط صافر.

ونعمل كل يوم مع السلطات للتصدي لهذه التحديات. وهناك خطوات إيجابية. فلا يزال الإعفاء من فرض ضريبة على المشاريع الإنسانية قائما، وتم الاتفاق أيضا على إطار رئيسي لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية. وبعد أشهر من المفاوضات، صدر أخيرا تأكيد عن السلطات بأن عملية التسجيل البيومترية التي خطط لها برنامج الأغذية العالمي منذ فترة طويلة يمكن أن تبدأ.

وعلى الرغم من جميع التحديات التي تواجه مواصلة تقديم المساعدات المستند إلى المبادئ، أود أن أذكّر الجميع بأن العملية الإنسانية لا تزال شريان حياة بالنسبة لملايين اليمنيين. وما زلنا نساعد أكثر من 13 مليون شخص في جميع أنحاء البلد شهريا. وفي العام الماضي، قدمت الوكالات الإنسانية الدعم إلى 100 3 مرفق صحي وأجرت 17 مليون فحص طبي. ومكّنا أكثر من 11 مليون شخص من الحصول على المياه

النظيفة وخدمات الصرف الصحي وعالجنا ما يقرب من مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. ويتلقى ما يقرب من 12 مليون شخص مساعدات غذائية كل شهر. وهذه أنواع البرامج ذات القاعدة العريضة، وهي أساسية لمساعدة اليمنيين في الحفاظ على صحتهم ووقاية أنفسهم من كوفيد-19. ولكننا بحاجة إلى المال لندفع تكاليف تلك البرامج. وهذا يقودني إلى نقطي الثالثة: تمويل عملية المعونة.

فمن بين برامج الأمم المتحدة الرئيسية الـ 41، سيبدأ إغلاق 31 برنامجا في الأسابيع القليلة القادمة إذا لم نتمكن من تأمين أموال إضافية. وهذا يعني أنه سيتعين علينا البدء في إلغاء العديد من الأنشطة التي قد توفر لليمنيين أفضل فرصة لتجنب كوفيد-19. وسيتعين على اليونيسف أن توقف تقديم المساعدة الفورية للأسر التي شردها النزاع أو الكوارث الطبيعية. وهذا يعني أن ما يصل إلى مليون نازح لن يتلقوا إمدادات بالغة الأهمية، بما في ذلك مواد النظافة الصحية التي تساعد على الحماية من أمراض مثل الكوليرا وكوفيد-19. وستُخفّض أيضا برامج التغذية، التي يستفيد منها 000 260 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد ومليونا طفل آخر يعانون من سوء التغذية المعتدل. وستضعف الأجهزة المناعية لدى هؤلاء الأطفال، ما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19 والكوليرا وغيرهما من الأمراض.

أما الذين يمرضون، فمن المرجح أن يجدوا عددا أقل من العيادات لمساعدتهم. وتقدر منظمة الصحة العالمية بأن 80 في المائة من الخدمات الصحية المتاحة نتيجة لهذه الاستجابة قد أن تتوقف في نهاية نيسان/أبريل. وقد يعني ذلك تفكيك الأفرقة الصحية المحلية التي قامت بدور أساسي في الكشف عن حالات تفشي الأمراض واحتوائها في السابق. ونحن بحاجة إلى هذه الأفرقة أكثر من أي وقت مضى - ليس فقط لمواصلة السيطرة على مرض فيروس كورونا لعام 2019، ولكن أيضا لاحتواء الخطر المتزايد لعودة الكوليرا مع بدء موسم الأمطار.

إننا معشر العاملين في المجال الإنساني - من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها - متفقون على أن أكبر عملية معونة في العالم لا تستطيع تحمل تخفيضات كبيرة إبان حالة الطوارئ هذه التي لم يسبق لها مثيل. وتقدر وكالات الأمم المتحدة بأنها تحتاج إلى أكثر من 900 مليون دولار لمواصلة عملها حتى تموز/يوليه. ولذلك أود أن أشكر المملكة العربية السعودية على تعهدها في الأسبوع الماضي بتقديم 500 مليون دولار للاستجابة التي تقودها الأمم المتحدة، و25 مليون دولار لأنشطة مكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019. بيد أن ذلك التعهد لوحده لا يكفي لحل المشكلة بطبيعة الحال. ولكننا نأمل في أن يتسنى صرف هذه الأموال بسرعة، بشروط مماثلة لما تم العمل به في السنوات الماضية، وهو ما يعكس أفضل الممارسات العالمية في مجال المنح الإنسانية، حتى تتمكن البرامج التي وصفتُها من الاستمرار.

وأود أيضا أن أنوه بالشواغل التي أعرب عنها المانحون بشأن القيود المفروضة على المعونة الإنسانية، ولا سيما في الشمال. وكما قلت، فإننا نتشاطر هذه الشواغل ونواصل العمل بلا كلل لمعالجتها. وقد أُحرز بعض التقدم، ولكن الحاجة تدعو إلى المزيد. ونحن نفهم أن جميع أشكال التمويل الإنساني تقدم على أساس طوعي، وأن العديد من البلدان تواجه انتكاسات اقتصادية في الداخل. وأود مرة أخرى أن أشكر جميع المانحين على دعمهم لنا.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا جميعا أن نعترف بالتهديد الاستثنائي الذي يواجهه اليمن. وقد تلقينا حتى الآن حوالي 800 مليون دولار من التعهدات المالية والتبرعات لصالح الاستجابة هذا العام. وفي وقت مماثل من العام الماضي، كان الرقم المعادل أعلى بأكثر من ثلاثة أضعاف - أي حوالي 2.6 بليون دولار.

ولذلك فإنني أحث جميع المانحين على التعهد بسخاء الآن والقيام فورا بصرف مبالغ تكفي على الأقل لتغطية عمليات الاستجابة حتى شهر نهاية تموز/يوليه. وفيما يتعلق بالعمليات بعد شهر تموز/يوليه، نفهم أن بعض المانحين قد يختارون ألا يصرفوا ما تبقى من تعهداتهم إلا عقب ملاحظة التطورات المقبلة.

وعلى الرغم من الظروف في الميدان والتهديدات الحقيقية لسلامة موظفينا وصحتهم، فإننا نبقى في الميدان وننجز المهام. وكان بعض الموظفين الدوليين قد أُرسلوا إلى خارج اليمن في إطار التناوب عندما أغلقت المطارات قبل عدة أسابيع. والباقون لا يزالون في البلد، ويعملون مع زملائهم اليمنيين لتنفيذ برامج المعونة الحيوية خلال هذا الوقت العصيب. ولدينا ما يكفي من الموظفين في البلد لتنفيذ البرامج الحاسمة؛ وما يعوزنا هو المال.

والمسألة الرابعة هي الاقتصاد. فاليمن يستورد كل شيء تقريباً. ولا تزال البضائع التجارية تدخل البلد على الرغم من زيادة عمليات التفحص بهدف التقليل من خطر مرض فيروس كورونا. وفي شهر آذار/مارس، انخفضت الواردات التجارية من الأغذية والوقود إلى الحديدة والصالح بنسبة 9 في المائة. وتلك مسألة تبعث على القلق، ولكنها تقلبات عادية. أما الآفاق الاقتصادية في الأجل الأطول فهي أكثر إثارة للقلق. ويجب شراء الواردات بالعملة الصعبة، مما يعني أن الحكومة تحتاج إلى العملة الأجنبية لتمويلها. ولكي يتحمل الناس تكلفة هذه الواردات، لا بد من أن يحافظ الريال اليمني على سعر صرف معقول.

ومن شأن تأثير مرض فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي أن يزيد من صعوبة ذلك. وقد انخفضت أسعار النفط، ولكون الحكومة تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، فقد يلاقي المسؤولون قريبا صعوبة أكبر بكثير في تمويل الواردات أو دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية أو دعم سعر الصرف. وقد كان الانخفاض السريع والخارج عن السيطرة في قيمة العملة عاملاً رئيسياً في إيصال اليمن إلى حافة المجاعة الواسعة النطاق منذ 18 شهراً. ويحذر البنك الدولي من أن خطر حدوث انهيار مماثل للعملة لا يزال ماثلا اليوم.

وفي الماضي، كانت التحويلات بمثابة آخر خط دفاع لملايين الأسر الضعيفة. ويقدر الخبراء الاقتصاديون بأن اليمنيين في الخارج يرسلون إلى الوطن أكثر من 3 مليارات دولار سنوياً، مما يجعل من التحويلات أكبر مصدر للعملة الصعبة في الأسواق المحلية. غير أن مرض فيروس كورونا يؤثر على الاقتصادات التي يعمل فيها اليمنيون المغتربون. وقد تنبأت مجموعة من الخبراء الاقتصاديين اليمنيين وقادة القطاع الخاص مؤخرا بأن التحويلات قد تنخفض بنسبة تصل إلى 70 في المائة في الأشهر المقبلة. ويؤدي ذلك إلى وضع غير مألوف.

ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد قبل فوات الأوان. وينبغي أن يشمل ذلك القيام بصورة منتظمة بحقن العملات الأجنبية، وهو إجراء أثبت فعاليته في الماضي، وكذلك بذل وسعنا لزيادة كميات الأغذية وغيرها من السلع الاستهلاكية المتاحة بأسعار معقولة في الأسواق في جميع أنحاء اليمن في الوقت الراهن.

ونقطتي الأخيرة هي مسألة التقدم نحو إحلال السلام. وقد قدم مارتن إحاطة للمجلس بشأن تلك المسألة. وقد عانى الملايين من اليمنيين خلال سنوات من الحرب والحرمان. ويتيح مرض فيروس كورونا فرصة فريدة لتنشيط العملية السياسية والتحرك نحو السلام. بيد أنه يُنذر أيضا بعواقب وخيمة إذا لم يحدث ذلك.

المرفق الثالث

بيان السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

نرحب بإعلان التحالف وقفا لإطلاق النار، وكذلك برد الفعل الإيجابي من جانب الحكومة اليمنية. وندعو الحوثيين إلى التعهد بالتزامات مماثلة دون تأخير. ويجب على جميع الأطراف أن توقف الأعمال العدائية فورا وأن تشارك بحسن نية في المحادثات التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة. ويساورنا القلق بصورة خاصة إزاء الحالة في مأرب.

وتحظى الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد بتأييدنا الكامل. كما تتيح محادثات تخفيف التوتر فرصة، وينبغي أن تؤدي إلى محادثات سياسية لإيجاد مخرج من الصراع. ونشجع الأطراف على المشاركة الكاملة، والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض هذه الجهود. ونؤكد أهمية وجود علمية سياسية شاملة للجميع، مع المشاركة الهادفة للنساء والشباب.

فاليمن مُعرض بشكل استثنائي لمرض فيروس كورونا، وتثير التقارير الأخيرة عن حالات الإصابة بالمرض قلقاً بالغاً. ويمكن أن يطغى ذلك على نظام الرعاية الصحية الهش أصلا في البلد. ويجب أن تستمر المعونة الإنسانية والإمدادات الطبية في الوصول إلى المحتاجين. وينبغي للسلطات أن تيسر حركة موظفي المساعدة الإنسانية الأساسيين والبضائع الأساسية اللازمة لذلك، وأن تكفل الاستمرار في منح رحلات الشحن الجوية والإمدادات الإنسانية والتجارية القادمة عبر الموانئ البحرية حق الدخول، وإمكانية نقلها عبر البلد. ويساورنا القلق إزاء عرقلة المساعدة الإنسانية، ونذكّر جميع الأطراف بضرورة الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب أن يُساءل المنتهكون.

فالأطفال هم أضعف الفئات في اليمن ولا يتحملون أي مسؤولية عن الأزمة. ويسرنا اعتماد فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجات بشأن اليمن بتوافق الآراء، بعد أكثر من سبعة أشهر من المفاوضات. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ توصيات المجلس، وعلى الأخص اتخاذ تدابير لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، من خلال اعتماد وتنفيذ خطة عمل بالتعاون مع الأمم المتحدة، وفي حالة التحالف، وضع مذكرة تفاهم وبرنامج لأنشطة محددة زمنيا، فضلا عن كفالة المساءلة عن الانتهاكات.

وفي الختام، نحث الحوثيين على السماح بالوصول إلى ناقلة صافر (FSO SAFER) من أجل تقييم الوضع وتجنب وقوع كارثة بيئية.

المرفق الرابع

بيان السيد جانغ جون، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يود الوفد الصيني أن يشكر المبعوث الخاص غريفث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. وتشيد الصين بجهودهما لتشجيع إبرام وقف لإطلاق النار بين جميع أطراف النزاع في اليمن ولتحسين الحالة الإنسانية في البلد.

تتابع الصين عن كثب الحالة في اليمن. ونؤيد الدعوة إلى وقف إطلاق النار التي وجهها الأمين العام غوتيريش والمبعوث الخاص غريفث. ونرحب بإعلان المملكة العربية السعودية، باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، عن وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة أسبوعين في اليمن. وهذا في الواقع تقدم. ونرحب أيضا بالبيان الإيجابي الصادر عن الحكومة اليمنية في هذا الصدد. ونأمل أن تبذل جميع الأطراف مزيدا من الجهود لكفالة وقف كامل ومستمر لإطلاق النار.

وينبغي بذل قصارى الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية في اليمن. ونعلم أن أمامنا العديد من التحديات، ولكن التسوية السياسية تمثل الحل الوحيد للقضية اليمنية. ولهذا الغرض، فإن ثمة حاجة إلى عملية سياسية شاملة وجامعة بقيادة الأمم المتحدة. ونؤيد العمل الذي يقوم به السيد غريفيث لتحقيق تلك الغاية. ومن الضروري أن تعزز جميع الأطراف في اليمن إرادتها السياسية وأن تدخل في حوار ومشاورات واسعة النطاق. ونحث جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض. وندعو إلى بذل مزيد من الجهود من أجل وقف العنف وبناء الثقة المتبادلة. ومن الواضح أن انعدام الثقة المتبادلة يعوق العملية السياسية. ويحدونا أمل صادق في أن تتمكن جميع الأطراف، بالتنسيق مع السيد غريفيث، من إقامة اتصالات وثيقة فيما بينها.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية القاتمة في اليمن، لا سيما في ضوء الظروف الراهنة للانتشار العالمي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والوكالات الإنسانية في الميدان، من إيلاء اهتمام وثيق للأثر المحتمل للجائحة على اليمن. ونحث جميع الأطراف على التعاون في مكافحة الجائحة معا لأن ذلك يحقق مصالح جميع اليمنيين على أفضل وجه. ونأمل أيضا أن تتمكن جميع الأطراف المعنية من ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وهو أمر بالغ الأهمية في هذه اللحظة. ونكرر دعوة وكيل الأمين العام لوكوك بشأن نقص التمويل. ونأمل أن يتمكن المانحون من مواصلة دعمهم المالي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى الشعب اليمني من أجل انتعاشه الاقتصادي وتنميته الاجتماعية. ومن جانبنا، سنبذل قصارى جهدنا لتقديم المساعدة الطبية للشعب اليمني لمكافحة كوفيد-19. ونحن نقدم المساعدة حاليا من خلال القنوات الثنائية لدعم التنمية الاقتصادية لليمن وسنواصل القيام بذلك.

المرفق الخامس

بيان السيد خوسيه سينغر وايسنغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

نشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما. ويسرنا أن دعوة الأمين العام الأخيرة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لم تلق آذانا صماء. وترحب الجمهورية الدومينيكية بإعلان المملكة العربية السعودية، باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، وقفا مؤقتا للأعمال العدائية.

ولذلك، نحث جميع أطراف النزاع على الوقف الفوري للقتال وتنفيذ وقف لإطلاق النار على أرض الواقع دون تأخير وإطلاق سراح جميع المحتجزين والأشخاص المختفين قسرا وتفعيل اتفاقات تبادل الأسرى والعمل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات السياسية الشاملة والجامعة على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نؤكد أهمية مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جميع المناقشات المتعلقة بعملية السلام الحالية.

وندرك جيدا أن الحالة على أرض الواقع أبعد ما تكون عن الاستقرار. ونعلم أن مرض فيروس كورونا موجود في اليمن وأن البلد يعاني من نقص التجهيز على نحو خطير، حيث لا تزال نصف مرافقه الصحية لا تعمل بكامل طاقتها. ويفتقر الملايين إلى إمكانية الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية وقد أظهر تفشي أمراض أخرى مثل الكوليرا ضعف البلد أمام الأمراض المعدية.

وبسبب الفيروس، يجب علينا أيضاً أن نتصدى للتراجع الهائل في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم وآثاره المدمرة شبه المؤكدة على الاقتصاد اليمني. ومع بقاء القوى العاملة في جميع أنحاء العالم في منازلهم، من المرجح أن يحدث الشيء نفسه في اليمن، الأمر الذي سيكون كارثياً من الناحية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يجب أن ننظر في احتمال توقف التحويلات المستقبلية من أبناء الشتات اليمني، وهي تحويلات حيوية لاقتصاد اليمن.

ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال بالإمكان الحيلولة دون تفشي المرض بصورة كاملة من خلال العمل المبكر. ولكي يكون هذا الإجراء فعالا، يجب على جميع الأطراف أن تلقي أسلحتها على الفور وأن تكافح فيروس كورونا. ويجب على السلطات أن تسمح بالوصول الكامل إلى البلد وإلى المجتمعات المحلية المحتاجة حتى يتمكن العاملون في مجال الرعاية الصحية ودوائر المساعدة الإنسانية من إبطاء معدل الإصابة، لا سيما بالنظر إلى ارتفاع عدد المشردين داخليا.

وتتطلب هذه الفترة البالغ الصعوبة أيضا أن تفي الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وندعوها إلى العمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في الاتفاق على خطة عمل محددة زمنيا لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل ومنعها.

أخيرا، نحث الأطراف على اغتنام فرصة شهر رمضان المبارك، الذي يبدأ في الأسبوع المقبل. ولا يزال أمامنا وقت؛ فدعونا لا نضيع هذه الفرصة الثمينة.

المرفق السادس

بيان السيد سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

تود إستونيا أن تعرب عن تأييدها الكامل لجهود الأمين العام فيما يتعلق بأثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البلدان المتضررة من النزاع. ونكرر دعوة الأمين العام إلى وقف الأعمال العدائية في اليمن والتركيز على التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض. ويتمثل السبيل الوحيد للمساعدة في منع انتشار الفيروس، الذي ستكون له عواقب مدمرة على شعب اليمن الذي يعاني بالفعل من أكبر أزمة إنسانية في العالم، في وقف فوري لإطلاق النار وتنفيذ استجابة جماعية بالتعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونرحب بإعلان المملكة العربية السعودية عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد، بالنيابة عن تحالف دعم الشرعية في اليمن. ونرحب أيضا بإعلان الحكومة اليمنية أنها ستمتثل لوقف إطلاق النار، وندعو الحوثيين إلى أن يفعلوا الشيء نفسه.

ونشعر بالقلق لأنه على الرغم من جميع الجهود الرامية إلى إنهاء العنف، لا تزال الاشتباكات المميتة مستمرة، مع وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ونحث جميع الأطراف على وقف الهجمات العشوائية على الهياكل الأساسية المدنية، والتي تشكل انتهاكا مباشرا للقانون الدول الإنساني، ونشدد على ضرورة حماية الفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. كما ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان تحقيق المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات.

ومع الإعلان عن أول حالة من حالات كوفيد-19 في اليمن، تتضح ضرورة وقف القتال والتركيز بصورة جماعية على التهديد المشترك. ونؤيد تأييدا تاما المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى إنهاء الأعمال العدائية ودعوته الأطراف إلى الاجتماع لبدء العملية السياسية الرسمية لإنهاء الأزمة. ونحث الأطراف على العمل مع المبعوث الخاص بصورة بناءة ودون إبطاء.

فلا يمكن التوصل إلى حل مستدام للنزاع إلا من خلال تسوية سياسية. ونكرر التأكيد على ضرورة بدء عملية سياسية شاملة وجامعة تتوسط فيها الأمم المتحدة في ظل المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة.

ونحث الأطراف على ضمان وصول المعونة الإنسانية بصورة آمنة وكاملة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين إليها. ومع احتمال انتشار الجائحة الفتاكة، تزداد أهمية الحاجة إلى الامتثال للمبادئ الإنسانية والامتناع عن عرقلة عمل الوكالات الإنسانية.

كما نكرر دعوتنا للحوثيين للسماح لمسؤولي الأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط صافر دون تأخير من أجل منع وقوع كارثة بيئية.

المرفق السابع

بيان السيدة آن غيغين، نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات والواقعيتين.

لقد ظللنا نعيد التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في اليمن. وثمة فرصة الآن، كما أصاب مارتن غريفيث في تأكيده، للتوصل إلى حل سياسي. وكما حث الفريق الاستشاري التقني النسوي اليمني السيد غريفيث عندما التقى بأعضائه مؤخرا، لم تسنح قط فرصة للأطراف لتسكت دوي المدافع أحسن توقيتا من هذه. وعليه، فإننا ندعو الأطراف اليمنية إلى المشاركة الكاملة في المفاوضات تحت رعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة.

ونشدد على أن دور السيد غريفيث مهم جدا في تنسيق جميع الجهود. ويجب على الأطراف أن تتابع المناقشات مع السيد غريفيث على أساس اقتراحه ذي الأجزاء الثلاثة، الذي نرحب به، ولا سيما بقبول دعوته للمشاركة في اجتماع طوارئ لجميع الأطراف.

وترحب فرنسا بالإعلان الذي أصدرته السعودية يوم الجمعة الماضي نيابة عن تحالف دعم الشرعية في اليمن بوقف ضرباته من جانب واحد . وللأسف، لم تستجب الأطراف اليمنية بعد لنداء الأمين العام من أجل وقف فوري وعالمي لإطلاق النار لتيسير مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولم تستجب بعد لإعلان التحالف بالتزام من أي نوع. بل على العكس من ذلك، كثفت الأطراف أعمالها العدائية. إن فرنسا تدين زيادة مستويات القتال بأشد العبارات.

وندعو الأطراف اليمنية إلى الالتزام بوقف فعال ودائم للأعمال العدائية. وكذلك نكرر التأكيد على أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والصحي، فضلا عن الهياكل الأساسية المدنية. كما ندعو جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين، وهو أمر بالغ الأهمية لتيسير الاستجابة لأزمة كوفيد-19.

فتحذيرات علماء الأوبئة التي ذكرها مارتن لوكوك واضحة. وانتشار كوفيد-19 في اليمن سيكون كارثيا، حيث أن السكان اليمنيين معرضون بشدة للخطر، وهناك نقص واضح في قدرات البلد الطبية. والأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة ظاهر بالفعل.

ويجب على الجميع أن يتصرفوا بشعور متزايد بالإلحاح. فلا يزال من الممكن أن يمنع العمل المبكر انتشار الفيروس. وتكثف وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الجهود لمنع انتشار الوباء وتعزيز القدرة على الاستجابة للأزمة ومواصلة البرامج الإنسانية القائمة، التي تشكل شريان حياة للجميع في اليمن. ويتعين دعم هذه الجهود وتعزيزها. ويجب رفع جميع العقبات التي تحول دون الحصول على المساعدات الإنسانية وإيصالها.

ولأختم حيث بدأت، أود أن أعيد التأكيد على أن ثمة حاجة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار، أكثر من أي وقت مضى، لتيسير الجهود الرامية إلى التصدي لأزمة كوفيد-19. فيجب الاستجابة لنداء الأمين العام. ويمكن لمجلس الأمن أن يعول على فرنسا في أن تظل معبأة بالكامل ومنخرطة وملتزمة بإيجاد حل سياسي للأزمة في اليمن وللاستجابة لحالة طوارئ كوفيد-19. كما تعمل السلطات الفرنسية على نطاق أوسع للتخفيف من حدة التوترات البادية على الصعيد الإقليمي.

المرفق الثامن

بيان السيد كريستوف هويسغن، الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

لقد دعا الأمين العام، قبل أكثر من أسبوعين، إلى وقف عالمي لإطلاق النار في ضوء انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وما من شك في أن الحالة في اليمن تشكل مثالا بارزا على الحاجة الماسة إلى وقف لإطلاق النار. ولكن، مرة أخرى، كانت الوعود التي استمعنا إليها استجابة لنداء الأمين العام وعودا فارغة. وإن كان ثمة ما يذكر، فإن القتال في اليمن اشتد في نفس اللحظة التي وصلت فيها أزمة كوفيد-19 إلى البلد.

فعلى مدى خمس سنوات من النزاع فقد عدد كبير جدا من اليمنيين الأبرياء أرواحهم، بمن فيهم آلاف الأطفال . إننا نتفق تماما مع موقف الأمين العام ومع النداء اللاحق الذي وجهه مارتن غريفيث – فالوباء العالمي لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة المعاناة وزيادة القتال والمزيد من الوفيات. بل على العكس من ذلك، تتطلب الأزمة تعاونا وحوارا وبذل جهود متضافرة لوضع حماية الحياة البشرية في صميم جميع شواغلنا. وعلى هذه الخلفية، نؤيد تأييدا تاما مبادرة الحد من التصعيد التي ما فتئ مارتن غريفيث يسعى إلى تحقيقها منذ شهرين.

وقد أثلجت صدورنا الاستجابات الإيجابية الأولية للدعوة إلى وقف إطلاق النار. وقد شكل الإفراج عن السجناء خطوة ضرورية وهامة بنفس القدر، غير أن إعلان التحالف الذي تقوده السعودية لاستعادة الشرعية في اليمن بأنه سيوقف جميع الأعمال العدائية لمدة أسبوعين لم يحدث أي أثر ملحوظ في الميدان. ومن المؤكد أنه لم يساعد لأننا لم نر إشارات على التزام واضح من قبل الحوثيين بالالتزام كذلك بوقف إطلاق النار. وبدلا من ذلك، شهدنا خلال الأيام القليلة الماضية، تجددا لقتال عنيف.

وعلى هذه الخلفية، أحث جميع الأطراف على الوقف الفوري للأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات وترجمة استعدادها المعلن للتحدث، أخيرا، إلى إجراءات ملموسة بالموافقة على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني كخطوة أولى نحو حل سياسي تام وشامل للنزاع. وندعو الأطراف إلى الاستجابة لدعوة المبعوث الخاص للاجتماع إلكترونيا والموافقة على مقترحاته وبدء محادثات سلام مجدية على هذا الأساس.

إن التصعيد في الأيام القليلة الماضية يتعارض مع الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص. فهو يؤدي إلى المزيد من المشقة على السكان الضعفاء الذين يعانون، ولا سيما في ضوء انتشار جائحة كوفيد-19. والآن وقد تم التأكيد على الحالات الأولى لمرض فيروس كورونا في اليمن، يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تركز الآن على الحد من انتشار الجائحة. فالبلد يعاني من نقص شديد في المعدات لمواجهة مرض شديد العدوى مثل كوفيد-19، بينما يتعين عليه أن يتعامل في الوقت نفسه مع حالات تفشي الكوليرا المتكررة. وقد دُمر العديد من المرافق الصحية كنتيجة مباشرة للقتال. وهذا تذكير صارخ آخر بقسوة هذه الحرب. ويؤكد كذلك ضرورة أن تتقيد جميع الأطراف تقيدا تاما بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وأن تسعى جاهدة إلى حماية الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال، فضلا عن الهياكل الأساسية الصحية الحيوية اللازمة لمكافحة الفيروس.

إننا ندرك ضخامة الجهود التي يتعين بذلها للمساعدة في منع انتشار الفيروس. وفي الوقت نفسه، يجب كفالة إمكانية الوصول الكاملة لموظفي الإغاثة الدولية والأدوية والإمدادات الطبية إلى اليمن، ويجب

السماح لهذه المواد والموظفين بالوصول إلى المحتاجين. وبالإضافة إلى التأهب والاستجابة فيما يتصل بكوفيد-19، يجب أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية المنقذة للحياة. كما يجب السماح للواردات التجارية والإنسانية بدخول البلد.

ويظل احترام المبادئ الإنسانية وسلامة موظفي المساعدة الإنسانية أمرا حاسما بالنسبة للمساعدة المنقذة للحياة. ونقدر، في هذا الصدد، العمل الدؤوب الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ويساورنا القلق كذلك إزاء الحالة الراهنة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. إن جائحة كوفيد-19 تطرح تحديات خاصة أمام عمليات البعثة وسير عملها. والإقامة على متن سفينة الأمم المتحدة الراسية قبالة ساحل الحديدة تجعل أفراد بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة عرضة لاحتمال تفشي المرض بشكل كبير. إننا نشيد بالتدابير الوقائية وخطط الطوارئ التي وضعتها البعثة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام فيما يتعلق بالعدوى المحتملة. غير أنه لا تزال هناك شواغل بشأن احتمال الحاجة إلى الإجلاء الطبي.

وتتفاقم الحالة بسبب القيود على التنقل التي فرضها الحوثيون. وقد كانت القيود التي فرضها كلا الطرفين بالفعل مشكلة قبل الأزمة الراهنة. وأصبحت قيودهما أكثر شدة، باستخدام ذريعة كوفيد-19. إن هذه القيود غير مقبولة، لأنها تستغل كوفيد-19 بسخرية للحد من فعالية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. فيجب أن تتاح لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة إمكانية الوصول وحرية التنقل التي تحتاج إليهما لضمان عملياتها، بما في ذلك رفاه موظفيها.

كما نحث الطرفين كليهما على الالتزام باتفاق ستوكهولم والتعاون للحفاظ على الاستقرار في الحديدة. ونأمل أن يتسنى استئناف عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار حالما تسمح الظروف بذلك.

المرفق التاسع

بيان السيد ديان تريانسيا دجاني، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

باديء ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا للمبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على آخر المستجدات الهامة وجهودهما في إيجاد حل للتوصل إلى تسوية سياسية وطريقة لتخفيف الأزمة الإنسانية. وينبغي الإعراب عن تقدير كبير لفريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره، ونأمل أن يكونوا جميعا في حالة جيدة وأن يبقوا في أمان وصحة. واستجابة لهذه المعلومات المستكملة، تسلط إندونيسيا الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب على اليمنيين اغتنام الزخم من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وعلى حد تعبير المبعوث الخاص، هناك فرصة سانحة وقد حان الوقت لكفالة ترجمتها إلى إجراءات ملموسة. ويشعر وفد بلدي بقدر كبير من الارتياح إزاء إعلان للتحالف عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في اليمن استجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وهذا عنصر هام في عملية السلام. ونأمل أن يؤدي الإعلان إلى وقف دائم لإطلاق النار ونحث الحوثيين بقوة على اغتنام هذه الفرصة والتعهد بالتزام مماثل. ونأسف، كما ذكر السيد غريفيث، لاستمرار انتهاكات اتفاق الحديدة لوقف إطلاق النار. ويجب أن تتوقف هذه الانتهاكات.

وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تأييدنا للنداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمين العام إلى الشرق الأوسط، والذي لاحظوا فيه أن الكثير من الناس في المنطقة يعانون من النزاعات والحرمان لفترة طويلة جدا. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لجميع اليمنيين، وما من موقف يمكن أن ندافع عنه أفضل من الموقف الذي سيذكره التاريخ بكل خير. وفي الوقت الذي يحارب فيه العالم مرض فيروس كورونا (كوفيد -19)، ندعو الأطراف إلى الاتحاد معنا في كفاحنا ضد هذا العدو المشترك وعدم شن حرب ضد بعضنا البعض. وقد أشار السيد غريفيث إلى أن اليمن لا يستطيع البقاء وهو يخوض معركتين في نفس الوقت. ونود أن نؤكد مرة أخرى أن جميع الأطراف يجب أن تعمل مع المبعوث الخاص لاغتنام الزخم لإجراء حوار ثان والسعي إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وجامعة يقودها اليمن ويتولى زمامها.

ثانيا، يكرر وفد بلدي الإعراب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية التي تتفاقم الآن بصورة كبيرة بسبب وباء كوفيد -19. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن عرقلة المساعدة الإنسانية والتعاون مع العاملين في المجال الإنساني لضمان عدم استفحال الحالة المزرية. كما نناشد جميع السلطات في اليمن أن تعمل معاً للتصدي لانتشار الفيروس. ونود أن نؤكد ما ذكره وكيل الأمين العام لوكوك، وهو أن انتشار الفيروس في اليمن يمكن أن يكون أسوأ بكثير مما هو عليه في أي جزء آخر من العالم، مشيرا إلى أن هناك حركات نزوح كبرى للاجئين. ويمكن أن يؤثر وباء كوفيد-19 على الأولويات الخمس التي ذكرها وكيل الأمين العام مارك، ونشعر بقلق بالغ لأن ذلك سيؤثر على الجهود الإنسانية المبذولة حاليا. ولاحظنا بقلق أنه من بين 41 برنامجا، سيتم إغلاق 31 برنامجا بسبب نقص التمويل. وهذا سيسبب المزيد من المعاناة لليمنيين. وفي هذا الصدد، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يساعد في تخفيف حدة المشكلة الإنسانية في اليمن. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية على مساهماتهما الإنسانية السخية.

ونود أيضا أن نكرر مرة أخرى الإعراب عن قلقنا إزاء ناقلة النفط SAFER . وستكون الاستجابة محدودة إذا حدث تسرب منها، لأن الحالة تتيح لنا مجالا محدودا للمناورة. وفي هذا الصدد، ندعو الحوثيين مرة أخرى إلى توفير سبل الوصول لمفتشي الأمم المتحدة.

ثالثا، أود أن أؤكد من جديد على أهمية تنفيذ جميع التعهدات السابقة، ولا سيما اتفاقات ستوكهولم والحديدة والرياض. ومن الواضح أن تنفيذ اتفاق الحديدة لا يزال أمرا بالغ الأهمية، ونحث الحوثيين على عدم إعاقة الوصول إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم دوريات اتفاق الحديدة. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ عمليات تبادل الأسرى المنصوص عليها في اتفاق استكهولم، وهي نقطة تنطوي الآن أيضا على طابع ملح جديد في ضوء الحالة المتعلقة بالوباء لأن مراكز الاحتجاز نقاط شديدة الخطورة فيما يتعلق بانتقاله.

ونؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لمواصلة التوسط من أجل السلام، فضلا عن اقتراحه في هذا الصدد. ونتفق مع نقطته الهامة المتعلقة بضرورة التوصل إلى توافق في الآراء عن طريق الدبلوماسية إن أردنا إيجاد حل سلمي. ونلاحظ أيضا أن المبعوث الخاص كان على اتصال بالعديد من فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والمجتمع المدني، وآمل أن تستمع القيادات في اليمن إلى نداءاتهم.

وأخيرا، تقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم جهود السلام في اليمن. وفي الوقت الذي ينتظر فيه العالم شهر رمضان في سياق وباء فيروس كورونا، ربما ليس هناك وقت أو فرصة أفضل لليمنيين للسير على طريق السلام معاً. فرمضان من المفترض أن يكون شهر السلام والهدوء، لذلك، هذا نداء إلى جميع الأطراف.

المرفق العاشر

بيان السيد نياندو أوغي، نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

واسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم القيمة هذا الصباح.

في الإحاطة السابقة التي قدمها السيد غريفيث إلى مجلس الأمن في 12 آذار/مارس (انظر S/PV.8745)، أعرب عن قلقه إزاء مخاطر التصعيد العسكري المطول. ومن المؤسف أن الحالة التي شهدناها منذ منتصف كانون الثاني/يناير، ومرة أخرى مؤخرا، باحتدام القتال حول مأرب والاستيلاء على مدينة الحزم والاشتباكات في الحديدة، لم تؤد إلا إلى تأكيد مخاوفنا. وتدين النيجر التصعيد العسكري وتدعو الأطراف إلى الاستجابة لنداء الأمين العام المؤرخ 23 آذار/مارس ولنداء مبعوثيه الخاصين الخمسة إلى الشرق الأوسط، الصادر في 11 نيسان/أبريل، من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع مسارح النزاع في المنطقة.

ونرحب بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي قرره التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية وندعو الحوثيين إلى أن يحذوا حذوهما دون تأخير، من أجل إغاثة الشعب اليمني الذي تأثر بالفعل تأثراً شديداً بهذا النزاع الذي طال أمده. وندعو الأطراف إلى التحلي بالحكمة والمسؤولية من أجل وقف جميع الأعمال العدائية فورا. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب على أطراف النزاع اليمني أن تعترف بأن السلام سيستند إلى فهم أن الحلول العسكرية للنزاعات في المنطقة غير قابلة للتطبيق. ويدعو وفد بلدي الطرفين إلى احترام التزاماتهما واستئناف محادثات السلام واحترام الاتفاقات السابقة، بما في ذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الحوار الوطني واتفاق الرياض واتفاق ستكهولم، التي لا نزال نؤيدها تأييدا كاملا.

وفيما يتعلق بالأزمة الإنسانية، يصر بلدي على ضرورة إنهاء القيود المتكررة المفروضة على حركة الوكالات العاملة في المجال الإنساني حتى يتسنى إيصال المساعدات التي تمس الحاجة إليها إلى السكان المتضررين.

ونحث جميع الأطراف على التركيز على مكافحة وباء مرض كورونا (كوفيد-19)، وهو عدونا المشترك. والواقع أنه بالنظر إلى النظام الصحي الهش في اليمن، الذي أضعفته عدة سنوات من الحرب والفقر المدقع الذي يقاسيه السكان والافتقار إلى الهياكل الأساسية والموظفين الطبيين، فإن تفشي فيروس كورونا في البلد يمكن أن يكون كارثياً بشكل خاص.

وفي الختام، نناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يمنعا وقوع كارثة ناجمة عن حالة جائحة كوفيد-19، التي تشكل تهديدا استثنائيا وعاما لحياة البشر وصحتهم وعيشهم.

المرفق الحادي عشر

بيان السيد فاسيلي نيبنزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على استعراضهما الشامل للحالة في اليمن.

ونرحب بقرار التحالف العربي وقف جميع العمليات العسكرية من جانب واحد خلال الأسبوعين المقبلين مع احتمال التمديد. وفي هذا الصدد، أيدنا البيان الصحفي ذي الصلة الصادر عن مجلس الأمن تمشيا مع توجيه الأمين العام والمبعوث الخاص غريفيث دعوة إلى جميع الأطراف المنخرطة في النزاع اليمني إلى وضع حد للمواجهة التي تجاوزت مؤخرا خمس سنوات، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومما يؤسف له أن التقارير تشير إلى استمرار الأعمال العدائية.

ونؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي لجميع الأطراف أن توقف الأعمال العدائية وأن تشرع في السير على طريق التسوية السياسية. ونؤيد الجهود التي يبذلها السيد غريفيث لإقامة اتصالات بين ممثلي حكومة اليمن وأنصار الله والتحالف العربي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل ضمان وقف التصعيد وإرساء وقف دائم لإطلاق النار وتدابير لبناء الثقة وبدء عملية سياسية شاملة وجامعة في اليمن. إن الحوار ضروري للغاية. ولا نتوقع نتائج فورية ولكن أملنا كبير في أن تكون هناك فرصة هذه المرة، مع هذا الحوار، للدخول في مرحلة جديدة من حل النزاع في اليمن.

وسنواصل، من جانبنا، تقديم الدعم لجهود الأمم المتحدة. لا تزال المساعدة الإنسانية تشكل أولوية، فضلا عن الاستجابة للتهديد الذي يشكله تفشي جائحة كوفيد-19. ولكن دعونا لا ننسى أيضا أن اليمن ونحو 20 مليون يمني قد شهدوا بالفعل أوبئة خطيرة أخرى، بما في ذلك الكوليرا والدفتيريا، ولا يقل الجوع عنها مأساوية. ومن المهم ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الرعاية الصحية دون عوائق إلى جميع مناطق البلد.

ويحدونا الأمل في أن تؤتي جهود السيد غريفيث ثمارها هذه المرة. وسنواصل المشاركة والتعاون.

المرفق الثاني عشر

بيان السيدة إنغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

نشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك على تقديمهما الذي لا يقدر بثمن لآخر المستجدات بشأن الوضع في اليمن.

لا يزال من الأهمية بمكان، ولا سيما في هذه الفترة، أن نظل على وعي تام بجميع التطورات في خضم استمرار الجائحة. كما شهدنا الفيضانات المفاجئة المدمرة في صنعاء، حيث الناس في حاجة ماسة إلى المساعدة، ونعرب عن تضامننا مع أولئك الذين يعانون. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لنكون عونا في الجهود الرامية إلى المساعدة على التغلب على الأضرار الناجمة عن الفيضانات المفاجئة وللتخفيف من فرص وقوع أنماط الطقس الشديدة على نحو متزايد.

يضيف مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبه البعيدة المدى طبقة أخرى من التعقيد إلى النزاع والحالة الإنسانية الأليمة في اليمن. وهو يهدد بزيادة تدهور الأحوال المعيشية للشعب اليمني وتقويض الاستجابة الإنسانية. لقد دُمرت البنية التحتية لليمن خلال سنوات النزاع، مما جعلها شديدة التأثر بالآثار السلبية لهذه الجائحة. وفي ذلك الصدد، نشجع التعاون بين جميع الوكالات الوطنية ذات الصلة ومنظمة الصحة العالمية لاحتواء تفشي المرض، ونشدد على ضرورة التعاون الإقليمي والدولي في هذه المعركة المشتركة. ونغتنم هذه الفرصة لنرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والسلطات اليمنية في إدارة التأهب لفيروس كورونا، بما في ذلك من خلال توفير آلاف الاختبارات لجميع محافظات اليمن وإنشاء مرفق للحجر الصحي في عدن. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لبناء قدرات وحدات الرعاية المركزة في المستشفيات، فضلا عن تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية.

وعلاوة على ذلك، نرحب بوقف إطلاق النار الذي أعلنه التحالف وما تلاه من التزام من جانب حكومة اليمن بوقف إطلاق النار. ونشجع جميع الأطراف على المشاركة في وقف دائم للأعمال العدائية وتنفيذه بحسن نية في خضم الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار كوفيد-19. ونشجع أيضا وصول العاملين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في المجال الإنساني بشكل آمن ودون عوائق وهم الذين يعملون على إبطاء معدل الإصابة وتقديم المساعدة المنقذة للحياة. وفي هذا الصدد، نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الجهات المانحة، التي تؤمن تلك المعونة الحيوية وتحافظ على استمرارها. وفي حين أن شعب اليمن مهدد بانتشار جائحة كوفيد-19، فإنه يعاني أيضا من عواقب نزاع دام خمس سنوات. إن مواصلة تقديم المعونة الإنسانية في هذه المرحلة أمر بالغ الأهمية.

وقبل أن نختتم، نعرب عن قلقنا المستمر إزاء عدم إمكانية الوصول إلى ناقلة النفط صافر، التي تمثل كارثة بيئية بحرية تلوح في الأفق. وبالنسبة لليمن والمنطقة ولحماية المشاعات العالمية، لا تزال هذه مسألة يجب معالجتها على وجه السرعة.

وأختتم بياني بالتأكيد على تقييم السيد غريفيث بأن ''هناك فرصة قد سنحت لإحلال السلام في اليمن''. فلنغتنمها. ونكرر الإعراب عن تأييدنا لعمل المبعوث الخاص ونشجع جميع أطراف النزاع على استئناف المفاوضات من أجل تحقيق سلام مستدام وشامل للجميع. وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد دعمها لعملية السلام هذه وتقف متضامنة مع شعب اليمن.

المرفق الثالث عشر

بيان السيد جيري ماتجيلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما. تواصل جنوب أفريقيا تأكيد دعمها للمبعوث الخاص وتشيد بجهوده الرامية إلى إيجاد حل سلمي للحالة في اليمن خلال هذه الأوقات العصيبة وسط جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتنضم جنوب أفريقيا إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الترحيب بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته المملكة العربية السعودية باسم قيادة القوات المشتركة. يتماشى ذلك مع دعوة الأمين العام إلى وقف عام لإطلاق النار في أنحاء اليمن، ونحن على ثقة بأن جميع الأطراف يمكن أن تتعهد بالتزامات مماثلة دعما لعملية الأمم المتحدة للسلام. وننوه برد حكومة اليمن الإيجابي ونرحب به ونتطلع إلى أن يقدم الحوثيون التزاما مماثلا.

وكما سبقت الإشارة، تؤيد جنوب أفريقيا جهود المبعوث الخاص للأمين العام. ولذلك نشجع الطرفين على مواصلة تعاونهما معه من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وجامعة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها وتعالج الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين. وفي ذلك السياق، ندعو أيضا إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في جميع جوانب عملية سياسية شاملة للجميع.

وعلى نفس المنوال، نؤكد على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة من جانب جميع الأطراف، والذي نعتقد أنه سيوجه نحو الحوار المستمر والتسوية السياسية. وعلاوة على ذلك، نرحب بإعلان مبادرة المبعوث الخاص الشاملة لاستكمال جميع الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب في اليمن.

ولا يزال يساور جنوب أفريقيا القلق إزاء العدد المثير للجزع من الوفيات، التي تجاوزت 000 100 حالة وفاة، التي نجمت عن هذه الحرب حتى الآن. كما إن ذلك أدى إلى انتشار المجاعة على نطاق واسع في خضم الحالة الإنسانية المتردية، التي لا تزال تزداد سوءا بسبب استمرار النزاع. وتحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف بقوة على استئناف المفاوضات السياسية التي ستؤدي إلى إحلال سلام دائم في اليمن وتسمح بإعادة بناء البلد.

لقد تأكدت حالة الإصابة الأولى بكوفيد-19 في اليمن في 10 نيسان/أبريل في محافظة حضرموت. ولا يزال اليمن يعاني من نقص شديد في التجهيز لتحمل العبء الذي سيشكله هذا الفيروس على مرافقه الصحية، مع الوضع في الاعتبار أن نسبة 50 في المائة فقط من الهياكل الأساسية في مجال الرعاية الصحية هي التي تعمل. وترحب جنوب أفريقيا بالتدابير التي اتخذتها كل من حكومة الوفاق الوطني والحوثيين للحد من انتشار كوفيد-19 في اليمن. وتسلط تلك التدابير الضوء على قدرة كلا الجانبين على العمل معا من أجل تحقيق هدف مشترك.

وفي ضوء جائحة فيروس كورونا، تدعو جنوب أفريقيا أطراف النزاع إلى الوفاء بمسؤوليتها تجاه شعب اليمن بضمان وصول الإمدادات الإنسانية والطبية إلى من هم في أمس الحاجة إليها ومرورها من دون عوائق ووقف انتشار الفيروس. وهذا بالتأكيد هو الوقت لإلقاء السلاح ومكافحة فيروس كورونا، معا. وتكرر

جنوب أفريقيا دعوتها أطراف النزاع جميعها إلى التقيد بالتزاماتها فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

في الختام، فإن هذه الأزمة الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل تشكل مؤشرا قويا على الخسائر البشرية الناجمة عن استمرار العمل العسكري والنزاع، الأمر الذي يتطلب التزاما عاجلا بوقف إطلاق النار والسعي إلى إيجاد حل تفاوضي وسلمي وشامل للجميع للأزمة. ونود أن نعيد التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد لهذا النزاع يتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية عبر مفاوضات يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها على نحو يوفر مستقبلا اقتصاديا وسياسيا قويا لجميع اليمنيين.

المرفق الرابع عشر

بيان السيد قيس قبطني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

في البداية، أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك والفريق أبهيجيت غوها، رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وأكرر الإعراب عن تقديرنا لجهودهم الرامية إلى مساعدة اليمن، لا سيما في هذه الأوقات التي تتصف بالصعوبة وعدم اليقين.

إن اليمن، الذي دمرته الحرب ويشهد أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث نزح الملايين من أبنائه ويحتاج أكثر من نصف السكان بصورة ماسة إلى الدعم الإنساني أو الحماية، يواجه خطرا وشيكا يتمثل في احتمال تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي تهدد بزيادة تعميق معاناة الشعب اليمني. ولن يؤدي استمرار الأعمال العدائية والتصعيد إلا إلى جعل هذا التفشي أمرا لا يمكن وقفه وفتاكا للغاية في بلد دمرت الحرب بنيته التحتية ولا يملك الموارد أو الاستعدادات اللازمة للتصدي لهذه الجائحة، وحيث لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية يواجه عراقيل بسبب القتال والجماعات المسلحة.

وإذ نعيد، في هذا الصدد، تأكيد دعم تونس الكامل لنداء الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار ودعوته إلى إنهاء الأعمال العدائية في اليمن وتكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لاحتمال تفشي وباء كوفيد-19، فإننا نؤكد على مقترحات المبعوث الخاص غريفيث بشأن وقف إطلاق النار واستئناف العملية السياسية واتخاذ تدابير اقتصادية وإنسانية ترمي إلى تخفيف معاناة الشعب اليمني وبناء الثقة ودعم قدرة اليمن على التصدي للوباء.

وترحب تونس، من ذات المنظور، بإعلان المملكة العربية السعودية، باسم التحالف، دعمها لوقف إطلاق النار من جانب واحد في اليمن. وكذلك نشيد برد حكومة اليمن الإيجابي دعما لعملية السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

وتشدد تونس على الحاجة الملحة إلى الاستفادة من هذه الجهود من أجل الوقف الفوري والفعال للأعمال العدائية ووقف التصعيد من أجل تهيئة بيئة مواتية للأطراف لمناقشة المقترحات المتعلقة بالخطوات والآليات اللازمة لتنفيذ وقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى طريق التسوية السياسية صوب إيجاد حل سياسي شامل في اليمن. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود المبعوث الخاص مارتن غريفيث وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقي ستوكهولم والرياض لتعزيز تدابير بناء الثقة.

في الختام، نعيد تأكيد موقف تونس المبدئي المتمثل في أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في اليمن وأن الأطراف لن تتمكن من التوصل إلى تسوية شاملة إلا من خلال الحوار والمفاوضات السلمية، تمشيا مع المعايير المرجعية التي حددتها مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية ونتائج الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لإنهاء النزاع وتخفيف معاناة الشعب اليمني واستعادة السلام والاستقرار في اليمن.

المرفق الخامس عشر

بيان السيد جوناثان ألن، القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر مارتن غريفيث ومارك لوكوك، بطبيعة الحال، على إحاطتيهما، ولكن الأهم من ذلك، على عملهما المتواصل بشأن هذا الملف وعلى عمل فريقيهما. إن آخر شيء يحتاج إليه اليمن هو حدوث تفش كبير لكوفيد-19، والذي أوضح مارك الآثار المحتملة له على المجتمعات المحلية هناك.

تقدم المملكة المتحدة 930 مليون دولار لدعم التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الصعيد العالمي، ونحن نقيّم كيف يمكننا أن ندعم اليمن مباشرة في الإعداد لتفشي كوفيد-19 والتصدي له. وسأكتفي بالإشارة إلى أن المملكة المتحدة قدمت 300 مليون دولار في السنة المالية الماضية وقدمت بليون دولار منذ بدء النزاع.

وإذ نواجه كوفيد-19 في اليمن، نشجع الحكومة والحوثيين على مواصلة العمل مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، اللذان يقودان الاستجابة، بطبيعة الحال، مع ليز غراندي في الميدان. فحاليا يحتاج ما مجموعه 24 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والدائمة في اليمن، وهذا سيساعد منظمة الصحة العالمية على تحديد الاحتياجات وشراء المعدات وضمان الإمدادات والوصول إلى المحتاجين.

وأعتقد أن هناك ثلاث خطوات هامة يجب أن تتخذها الأطراف للتخفيف من أسوأ الآثار المترتبة على تفشي كوفيد-19: أولا، الاتفاق على وقف لإطلاق النار؛ وثانيا، المشاركة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة؛ وثالثا، تحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

والآن، فإن الالتزام بوقف لإطلاق النار والتعاون مع عملية الأمم المتحدة السياسية هما أفضل دفاع لدينا ضد الآثار الأكثر تدميرا لكوفيد-19. وقد كان السيد غريفيث واضحا في بيانه بشأن شعور اليمنيين، على اختلاف مشاربهم، بالحاجة الملحة لأن يجلس قادتهم معا لتحقيق السلام. ويشكل إعلان المملكة العربية السعودية وقف إطلاق النار عقب دعوة الأمين العام في 25 آذار/مارس فرصة نادرة لتحقيق السلام في اليمن. وإذ أننا نؤيد تلك الدعوة العالمية التي وجهها الأمين العام، يتعين علينا، كمجلس أمن، أن نطبقها في سياقات قطرية محددة. وأدعو جميع الأطراف، في ذلك الصدد، إلى اغتنام هذه الفرصة. ولا بد لوقف إطلاق النار هذا أن يكون دائما حتى يتسنى استئناف العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ونتمكن من التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الفظيع.

وأرحب برد حكومة اليمن الإيجابي على إعلان المملكة العربية السعودية واستعدادها للدخول في محادثات سلام من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وأعلم كذلك أن الحوثيين تجاوبوا مع دعوة الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في اليمن، غير أن من المخيب للآمال أنهم لم ينتهزوا بعد هذه الفرصة لجعل ذلك حقيقة واقعة. ولذا، فإنني أحث الحوثيين على أن يظهروا للمجتمع الدولي، والأهم من ذلك، أن يظهروا لشعبهم، أنهم أيضا جادون في إنهاء هذا النزاع من خلال وقف فوري للأعمال العدائية والتعامل بشكل بناء مع مقترحات مارتن غريفيث، بما فيها تلك المتعلقة بتدابير بناء الثقة، بطبيعة الحال، ودعوته إلى التزام المزيد من الأطراف علنا بحضور اجتماع للأطراف اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

وعلينا أن نكون واضحين، كمجتمع دولي، في أن أي رفض للمشاركة في مقترحات المبعوث الخاص أو أي محاولة لتقويض جهوده من خلال العمل العسكري هما محاولة لإحباط جهود الأمم المتحدة لإنهاء هذا النزاع المريع، وسوف يعتبران كذلك على الصعيد الدولي.

وعلى الجانب الإنساني، أعتقد أن رسالة السيد لوكوك كانت واضحة: يمكن أن يكون لـ كوفيد-19 تأثير كبير ومدمر على اليمن. والمعادلة بسيطة: كلما زاد الطعام، يتغذى الناس بشكل أفضل؛ وكلما زاد الدواء، قل عدد الإصابات وقل عدد الوفيات. لذا ما علينا إلا أن نضمن وصول المساعدات الإنسانية والإمدادات. ومن المثير للقلق العميق أن نسمع السيد لوكوك يستخدم كلمات مثل "البيئة غير المتساهلة" في هذه الظروف. ويجب على الحوثيين الوفاء الآن بالحد الأدنى من المتطلبات التشغيلية التي حددها المجتمع الدولي بوضوح. وهي تشمل السماح بإجراء تقييمات مستقلة للاحتياجات، وتوقيع اتفاقات رئيسية وفرعية، والسماح للوكالات الإنسانية بالعمل بصورة مستقلة وحرة. وهذه النقطة حيوية. وسوف تضمن وصول المساعدات إلى الأشخاص المستحقين. وأنا أعلم أن برنامج الأغذية العالمي قد اضطر بالفعل إلى التناوب في عمليات التوزيع الشهري للأغذية في الشمال لأنه لم يتمكن من تنفيذ تسجيل المستفيدين بيومتريا. وإذا لم يتم الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات التشغيل هذه فسيجري تقليص المساعدة في أماكن أخرى. وفي الوقت نفسه، وتكملة لما قاله السيد لوكوك، أود أن أدعو حكومة اليمن إلى منح الموافقات اللازمة وإكمال المتطلبات البيروقراطية اللازمة، على النحو الذي أشار إليه السيد لوكوك في مكان آخر.

لقد أثرتُ مسألة الخطر الكبير الذي تشكله ناقلة النفط صافر عدة مرات من قبل. فتسرب النفط بشكل كبير من الناقلة صافر قد يكون له تأثير مدمر على اليمن في البحر الأحمر. وفي الوقت الذي تجري فيه المفاوضات لإيجاد سبيل دبلوماسي للمضي قدما، أحث الحوثيين على السماح بالمضي إما بإزالة النفط أو بمهمة إصلاح. إن تقاعسهم المستمر بشأن هذه المسألة أمر متهور. ويجب تجنب الأضرار البيئية والإنسانية الضخمة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ من أن احتياطي العملات الأجنبية سينفد من البنك المركزي اليمني في الأسابيع القليلة المقبلة، مما يهدد بانهيار اقتصادي كبير تترتب عنه عواقب إنسانية وسياسية. وهناك حاجة ماسة إلى مساعدة خارجية كبيرة للبنك المركزي للإبقاء على تدفق الواردات. وندعو حكومة اليمن إلى التعجيل بالتوصل إلى خطة تتسم بالمصداقية والشفافية تُطمئن المانحين المحتملين إلى استثماراتهم الموجهة للشعب اليمني. وعلى غرار السيد لوكوك، أود أن أكرر امتناني للمساهمة المعلنة من جانب المملكة العربية السعودية.

وأختتم بياني بالإشارة إلى أننا قلنا في المجلس منذ بعض الوقت إن من البديهي أنه لا يمكن لأي طرف أن يحقق انتصارا عسكريا في اليمن. وعلى مر السنين، طالبنا ببدء المحادثات السياسية وإنفاذ عملية السلام، وكان آخرها في بياننا الصحفي في 10 نيسان/أبريل (SC/14159). وقد حانت تلك اللحظة الآن. وينبغي لنا جميعا أن نبعث برسالة دعم قوية من المجلس إلى السيد غريفيث وفريقه لما بذلوه من جهود، وإلى الطرفين للوقوف وراء تلك الجهود واغتنام هذه الفرصة من أجل شعب اليمن.

المرفق السادس عشر

بيان السيدة كيلي كرافت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكر السيد مارتن غريفيث. ويسرّني عظيم السرور، كما هو الحال دائما، أن أراه وأشكره على إحاطاته وعلى العمل المتفاني المستمر الذي تقوم به فرقه، ولا سيما في هذه الأوقات الصعبة. ويسرنا أن نرى بيانات الطرفين المؤيدة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وإلى مكافحة انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونرحب بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته الحكومة السعودية، وكذلك برد حكومة اليمن على الامتثال لوقف إطلاق النار. ونحث الحوثيين على تقديم نفس الالتزام.

وللأسف، وكما هو الحال في اليمن في كثير من الأحيان، لا تزال هناك مجالات كثيرة مثيرة للقلق. ففي مأرب، لا يزال النازحون والمجتمعات المضيفة معرضين بنفس القدر لاستمرار القتال البري والخطر الحقيقي جدا لتفشي جائحة كوفيد-19. إن هجمات الحوثيين بالقذائف التسيارية على الرياض غير مقبولة وتتعارض بشكل مباشر مع دعمهم المعلن لمبادرة وقف إطلاق النار العالمية التي تطلقها المنظمة. ويجب على جميع الأطراف أن تجدد التزامها بتخفيف التصعيد واستئناف المحادثات من أجل التوصل إلى حل سياسي، لأن المزيد من التصعيد العسكري لن يؤدي إلا إلى إعاقة وصول العاملين في مجال الرعاية الصحية والحد من إمكانية حصول الشعب اليمني على الرعاية الصحية. وما فتئ المبعوث الخاص غريفيث والمملكة العربية السعودية يعملان بجد لعقد اجتماع أزمة لمعالجة القتال. ونحث الأطراف اليمنية على قبول الدعوة وحضور ذلك الاجتماع.

وبالإضافة إلى ذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال الكامل لحظر الأسلحة المفروض في القرار 2216 (2015)، ونشير إلى قلقنا إزاء التقارير المستمرة عن تدخل إيران في النزاع، بما في ذلك من خلال تقديم المعونة الفتاكة إلى الحوثيين. ونحن مضطرون، مرة أخرى، إلى انتقاد عرقلة الحوثيين للعمليات الإنسانية. إن تدخل الحوثيين المتعمد في إيصال المساعدات يحد من قدرة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية على مساعدة اليمنيين الأكثر ضعفا. وهذه العقبات غير مقبولة وقد تسببت بالفعل في تأخيرات كبيرة في برامج المعونة القائمة. فقد أجبرت أيضا حكومة الولايات المتحدة على تعليق جزئي لمنح المساعدة القائمة في شمال اليمن عدا العلاجات المنقذة للحياة الأكثر أهمية وتهدد الجهود الدولية لتقديم المساعدة الحاسمة لمنع انتشار كوفيد-19 في اليمن.

وتجدد إدارة ترامب دعوتها للحوثيين السماح للأمم المتحدة بتفتيش وصيانة ناقلة النفط صافر. يجب أن تتاح لموظفي الأمم المتحدة إمكانية الوصول الفوري إلى ناقلة النفط صافر وصيانتها من أجل منع وقوع كارثة بيئية قد تكون لها آثار بعيدة المدى في اليمن وأرجاء البحر الأحمر. ويجب على الحوثيين التوقف عن عرقلة حل هذه المشكلة والسماح بإجراء التقييمات والإصلاحات المطلوبة. وقد أيدنا جميعا دعوة الأمين العام إلى وقف الأعمال العدائية في اليمن، وتشدد الولايات المتحدة على ضرورة تركيز الجهود على التخفيف من انتشار كوفيد-19 وضمان عمليات المساعدة الإنسانية المرتكزة على المبادئ ووصول العاملين في مجال الرعاية الصحية والمساعدة الطبية دون عوائق. لقد حان الوقت لمحاربة وباء كوفيد-19، لا ليحارب بعضنا بعضا.

المرفق السابع عشر

بيان السيد دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام، والسيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، على إحاطتيهما ومعلوماتهما المستجدة.

تشعر فييت نام بقلق بالغ إزاء القتال الذي اندلع في اليمن بعد بضعة أيام فقط من تنفيذ وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته المملكة العربية السعودية، باسم تحالف دعم الشرعية في اليمن، وبدعم من حكومة اليمن. وترحب فييت نام بالإعلان المذكور أعلاه وتدعو جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيين، إلى وقف الأعمال العدائية فورا. وتثني فييت نام على العمل الدؤوب الذي قام به المبعوث الخاص غريفيث وفريق الأمم المتحدة في مساعدة الأطراف المعنية على تخفيف حدة الحالة.

وكذلك تؤيد فييت نام النداء المشترك الذي وجهه مبعوثو الأمم المتحدة الخمسة إلى الشرق الأوسط في 11 نيسان/أبريل 2020 لحث الأطراف المتحاربة في المنطقة على العمل من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، تمشيا مع دعوة الأمين العام مؤخرا إلى وقف كامل لإطلاق النار أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، يؤسفنا أن علمنا بالخطوة الأخيرة التي اتخذها بعض المانحين بخفض تمويل العمل الإنساني في اليمن. بات على برنامج الأغذية العالمي الآن أن يخفض المعونة لعدة مناطق في اليمن بنسبة 50 في المائة. وفي ظل حالة إنسانية كارثية، يواجه البلد الآن خطر تفشي كوفيد-19 في أعقاب تأكيد البلد أول حالة إيجابية لفيروس كورونا. وفي ضوء ما تقدم، يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية.

أولا، ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار من أجل تسهيل العمل الإنساني ومكافحة كوفيد-19.

ثانيا، ندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والمنظمات الدولية والجهات المانحة الدولية إلى مواصلة دعم العمل الإنساني في اليمن. وثمة حاجة أكبر من أي وقت مضى إلى المساعدة المالية واللوازم الطبية ومجموعات اختبار الفيروس وأجهزة التنفس والتدريب.

ثالثا، نكرر دعوة الدول الأعضاء الأخرى الأطراف المعنية إلى بذل المزيد من الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بالتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض. كما إننا نشدد على ضرورة إجراء عملية سياسية شاملة للجميع تضمن مشاركة المرأة الكاملة والهادفة. وبناء على ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة تعاونها مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن على أساس اقتراحه ذي الركائز الثلاث.

وفي الختام، ندعو إلى توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين وجميع الأطراف في اليمن في مكافحة كوفيد-19. فمن الملح للغاية في هذه اللحظة الحرجة أن ننفذ التدابير الملائمة لحماية الناس في اليمن من الوباء والعنف المتجدد على السواء.

المرفق الثامن عشر

بيان السيد عبد الله علي فاضل السعدي، الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

في البداية، أعرب عن خالص تمنياتي بالصحة الجيدة والرفاه لأعضاء مجلس الأمن في هذه الأوقات الصعبة التي يشهدها العالم بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

لقد ظلت الحكومة اليمنية دائما تعبر عن موقفها الواضح والمتسق دعما لكل جهود تحقيق السلام المبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2216 (2015)، الذي يمثل جوهر السلام الحقيقي والصادق.

وقد امتثلت حكومة اليمن لجميع النداءات والمبادرات الرامية إلى وقف إطلاق النار وتهدئة النزاع، وفقا لتوجيهات الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور، التي جاءت استجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، لتوحيد الجهود الرامية إلى مكافحة الآثار المترتبة على تفشي جائحة فيروس كورونا في اليمن وإلى تهيئة بيئة مواتية للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لكي ينجح في تحقيق السلام المستدام. وقد شاركت الحكومة بشكل إيجابي في هذه المبادرات التي يمكن أن تخفف من معاناة الشعب اليمني وتنقذه من الحالة الإنسانية الكارثية التي تسبب فيها انقلاب الميليشيات الحوثية. وقد رحبت بإعلان التحالف لدعم الشرعية، بقيادة المملكة العربية السعودية، بوقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة أسبوعين.

وينشأ موقف الحكومة من التزامها الثابت بإيلاء أولوية عالية للمسألة الإنسانية في منطق أولوياتها. ويمكن لالتزام مماثل من الحوثيين بهذه المسائل أن يشكل فرصة لعقد مناقشات حول المسائل الأخرى، الأمر الذي من شأنه أن يسمح في نهاية المطاف بالتوصل إلى تسوية شاملة تلبي تطلعات الشعب اليمني إلى استعادة دولته وإنهاء الانقلاب وإلقاء السلاح واستئناف العملية السياسية من النقطة التي توقفت عندها.

ويتطلب الوضع في اليمن وقفا كاملا لجميع أشكال التصعيد وموقفا موحدا من حيث الجهود العالمية والإنسانية الرامية إلى إنقاذ أرواح المدنيين والتصدي بمسؤولية للجائحة، فضلا عن إنشاء آليات عاجلة وفعالة لمنع استغلال الهدنة الإنسانية لتصعيد عسكري من قبل الحوثيين، في ضوء توسعهم العسكري الأخير على جميع الجبهات ونتائج الهدنات السابقة التي أصبحت، بسبب تعنت الميليشيات الحوثية وغطرستها، أداة أساسية لإطالة أمد الحرب - بالاستعداد للحرب بدلا من السعي من أجل السلام.

وتدعو حكومة اليمن المجتمع الدولي إلى ممارسة المزيد من الضغط على الميليشيات الحوثية للامتثال لهذه النداءات والمبادرات من دون شروط مسبقة وتحميلها المسؤولية عن تصعيدها المستمر للعنف، لا سيما بعد تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 في اليمن. وتتمثل الحقيقة في أن الميليشيات الحوثية تصر على ارتكاب جرائم شريرة مثل استهداف المدنيين في مأرب والحديدة وتعز وغيرها من المواقع، ومهاجمة مخيمات النازحين في منطقة الرازية في محافظة صعدة، في نفس اليوم الذي أعلن فيه تحالف دعم الشرعية في اليمن وقف إطلاق النار، وقصف قسم النساء من السجن المركزي في تعز، الأمر الذي أدى إلى وفاة أو إصابة عدد من السجينات في أوائل الأسبوع الماضي وقصف محطة لضخ النفط تملكها شركة نفط صافر في مأرب.

وتشكل كل هذه الأعمال انتهاكات وخروقات مستمرة وغير مبررة ينبغي أن تزود المجتمع الدولي بأدلة واضحة ودامغة على الطبيعة الإجرامية للميليشيات الحوثية، التي تخدم مشروع إيران المدمر في المنطقة. وكذلك تثبت هذه الأعمال أن الميليشيات ترغب في تعميق الانقسامات التي أشعلت الحرب التي بدأتها وفي توسيع دائرة الضحايا لتشمل جميع اليمنيين. إن استمرار تجاهل المجتمع الدولي لهذه الجرائم الوحشية يشجع الميليشيات الحوثية على مواصلة تنفيذ مشروعها التخريبي في انتهاك لجميع قرارات المجتمع الدولي ومخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي تناقض صارخ مع جهود المبعوث الخاص ودعوة الحكومة إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مبادرة الإفراج عن جميع الأسرى والمحتجزين، التي استندت إلى مبدأ الكل مقابل الكل في ضوء خطر تفشي الجائحة الذي يلوح في الأفق، أصدرت الميليشيات الحوثية أحكاما بالإعدام على أربعة صحفيين اختطفهم الحوثيون واحتجزوهم منذ عام 2015 بتهمة ممارسة الصحافة. وندعو مجلس الأمن إلى إدانة هذه الأحكام غير القانونية ومنع تنفيذها.

إن مكافحة تفشي فيروس كوفيد-19 يشكل أولى أولويات الحكومة. وقد عملت الحكومة على تجهيز مراكز للحجر الصحي وتعزيز تأهب المستشفيات في جميع المحافظات. وهي تبذل كل ما في وسعها لإنقاذ حياة المواطنين في جميع أنحاء اليمن. وعلاوة على ذلك، تحاول حكومة اليمن الحصول على الإمدادات اللازمة من الأدوية وأجهزة التنفس للاستعداد لمكافحة الجائحة. وستوفر الموارد اللازمة في حدود الوسائل المتاحة لها.

وتبذل اللجنة الوطنية العليا للطوارئ المعنية بفيروس كورونا جهودا كبيرة لتحقيق هذه الغاية. إننا نقدر تقديرا عاليا الدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لتعزيز قدرات قطاع الرعاية الصحية لمكافحة جائحة كوفيد-19، ونشدد على أهمية تلقي دعم عاجل من الجهات المانحة والمنظمات الدولية وشركاء اليمن في التنمية.

وأخيرا، تجدد الحكومة اليمنية دعمها لجهود المبعوث الخاص إلى اليمن الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ومستدام يبشر بمرحلة جديدة يمكن أن تنهي معاناة الشعب اليمني والحرب الجارية التي يشنها الحوثيون، التي دخلت الآن عامها السادس.